دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تقييم وتحليل دالة الإنتاج في القطاع الصناعي في اليمن مع تطبيق عملي
المؤلف الرئيسي:	الوحيشي، جمال أحمد صالح
مؤلفين آخرين:	كاظم، أموري هادي(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1997
موقع:	بغداد
الصفحات:	1 - 113
رقم MD:	572364
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بغداد
الكلية:	كلية الادارة والاقتصاد
الدولة:	العراق
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الإحصاء، الصناعات، اليمن، التنمية الصناعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/572364

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تقييم وتحليل دالة الانتاج في القطاع الصناعي في اليمن مع تطبيق عملي

رسالة تقدم بها

جمال احمد صالح الوحيشي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل

درجة ماجستير علوم في الاحصاء

باشراف

الاستاذ الدكتور اموري هادي كاظم

١٤١٧هـ 1997م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة؛ الآية (١١)

اقرار الخبير اللغوي

اشهد بان الرسالة الموسومة "**تقييم وتحليل دالة الانتاج في القطاع الصناعي في اليمن مع تطبيق عملي**" قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت اشرافي بحيث اصبحت باسلوب علمي سليم من الناحية اللغوية.

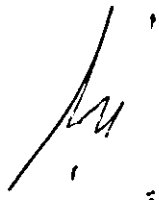

التوقيع

الدكتور نبيل محمد سلمان

اقرار خبير السلامة الفكرية

اشـهد بـان الرسـالة الموسـومة "تقييـم وتحليـل دالـة الانتـاج فـي القطـاع الصنـاعي فـي اليمـن مـع تطبيـق عملـي" سـليمة مـن الناحيـة الفكريـة.

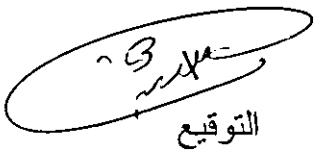

التوقيع

الاستاذ الدكتور

أموري هادي كاظم

اقرار المشرف

اشـهد بـان اعـداد هـذه الدراسـة قـد جـرى تحـت اشـرافي فـي كليـة الادارة والاقتصـاد فـي جامعـة بغداد وهـي جـزء مـن متطلبـات نيل درجـة ماجستير علـوم فـي الاحصـاء.

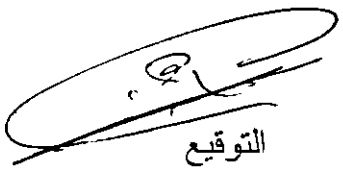

التوقيع

الاستاذ الدكتور

أموري هادي كاظم

توصيـة رئيـس لجنـة الدراسـات العليـا:

بنـاء علـى توصيـة السـيد المشـرف ارشـح هـذه الرسـالة للمناقشـة.

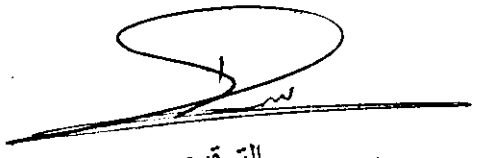

التوقيع

الاستاذ المساعد

الدكتور محمد مناجد الدليمي

اقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة الموقعين ادناه نشهد اننا قرأنا الرسالة الموسومة "**تقييم وتحليل دالة الانتاج في القطاع الصناعي في اليمن مع تطبيق عملي**" المقدمة من قبل الطالب جمال احمد صالح الوحيشي وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في الاحصاء فوجدنا انها مستوفيه لمتطلبات الشهادة وعليه نوصي بقبول الرسالة.

عضو اللجنة
التوقيع:
الاسم: **م. د. فارس طاهر حسن**
العنوان: كلية الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد

عضو اللجنة 1
التوقيع:
الاسم: **د. فالح عبد الكريم الشيخلي**
العنوان: مصرف الرشيد

عضو اللجنة (المشرف)
التوقيع:
الاسم: **أ. د. أموري هادي كاظم**
العنوان: كلية الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد

رئيس اللجنة
التوقيع:
الاسم: **أ. د. عبد الحسين زيني**
العنوان: كلية الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد

مصادقة عمادة كلية الإدارة والاقتصاد.

التوقيع:
الاسم: **أ. د. عادل حرحوش صالح**
العميد
العنوان: كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

الاهداء

الى ...

روح والدي الطاهرة في عليين

والدتي التي تحملت وكابدت الكثير والكثير من أجلنا

أخي عبد القوي وفاءاً لعطائه الذي لم ينضب

إخواني وأخواتي تحية حب وعرفان

ريحانة عمري إبنتي مروى باقة ورد في عيد ميلادها الخامس

جمال

شكر وتقدير

لايسعني وقد أكملت هذا البحث بعون الله تعالى وفضله، إلا أن أقدم فائق شكري وعظيم تقديري إلى الأستاذ الدكتور أموري هادي كاظم الذي تحمل أعباء الاشراف على البحث فكانت لتوجيهاته العلمية القيمة التي أسداها الأثر الكبير في تسهيل وتذليل العديد من الصعوبات التي واجهتها وأدعو الله العلي القدير أن يوفقه ويسدد خطاه لما فيه خير الأمة ويمد في عمره لمواصلة عطائه العلمي فجزاه الله كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأخ عمر محمد صالح مدير عام إدارة الأستثمار (وكالة) بوزارة التخطيط اليمنية لما أبداه من مساعدة في الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع البحث.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والتقدير لرئيس قسم الإحصاء وأساتذة القسم وذلك لجهودهم العلمية المخلصة طيلة فترة دراستي فلهم مني كل المحبة والتقدير.

كما أتقدم بجزيل شكري إلى كل من مد يد العون والمساعدة خلال عملية البحث.

وأخيراً أتقدم بشكري الى العاملين في مكتب الارز للطباعة لجهودهم في اخراج البحث بهذه الصورة.

جمال الوحيشي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة عامة	1
الفصل الاول	
اهمية القطاع الصناعي ومراحل تطور الصناعة اليمنية وهيكلتها	
1-1 المقدمة	3
1-2 اهمية القطاع الصناعي	3
1-3 مراحل تطور الصناعة اليمنية	4
1-4 هيكل الصناعة اليمنية	7
1-5 الاستعراض المرجعي	20
الفصل الثاني	
الجانب النظري	
2-1 المقدمة	27
2-2 ماهية دالة الانتاج	27
2-3 دالة انتاج كوب-دوكلاس (C-D)	32
2-4 دالة الانتاج ذات مرونة الاحلال الثابتة (CES)	41
2-5 النموذج الخطي العام	47
2-6 فرضيات النموذج الخطي العام	48
2-7 طريقة المربعات الصغرى المقيدة (RLS)	50
2-8 طريقة التقدير المختلط (MEM)	52
الفصل الثالث	
الجانب التطبيقي	
3-1 تشخيص المتغيرات الاساسية وتهيئة البيانات	57
3-2 تقدير دوال الانتاج وتحليلها	64
اولا: تقدير معالم دالة انتاج كوب-دوكلاس (C-D) مصنفة حسب قطاع الصناعة وطريقة التقدير	64

الموضوع	الصفحة

ثانيا: تقدير معالم دالة الانتاج ذات مرونة الاحلال الثابتة (CES) مصنفة حسب قطاع الصناعة وطريقة التقدير 82

3-3 مقارنة المرونات الانتاجية لكل من العمل ورأس المال في قطاع الصناعة التحويلية لمجموعة من بلدان العالم 102

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات 105

4-2 التوصيات 107

المصادر

المصادر العربية 108

المصادر الانجليزية 111

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

أن للعلاقة بين عناصر الانتاج والناتج أهمية اقتصادية كبيرة، والدوال التي تحكم هذه العلاقة تسمى دوال الانتاج والتي تغطي مساحة كبيرة من الادب الاقتصادي لأهميتها في تحليل اقتصاديات العملية الانتاجية وتحليل العوامل المؤثرة في الناتج وتحديد وتائر نموه المستقبلية، ولهذا فان العملية الانتاجية تقوم بالاساس على تفاعل عناصر الانتاج ضمن اطار وحدة انتاجية محددة. كما يتخذ التحليل الاحصائي لدوال الانتاج وتحديد معالمها اساس في تطوير الهيكل الانتاجي فضلا عن الكشف عن الواقع الاقتصادي للعمليات الانتاجية من حيث كثافة استخدام عناصرها.

ولأهمية دالة الانتاج في تحديد درجة التطور الصناعي في اليمن والتحولات الاقتصادية التي تشهدها عرّجنا الى دراسة دالة الانتاج لانها تعين وتشخص اهم العناصر التي تحدد وتؤثر في مستوى الانتاج الصناعي اليمني بشقيه الاستخراجي والتحويلي وعلى مستوى اجمالي القطاع الصناعي.

وعليه فان البحث الحالي انطلق من فرضية مهمة وهي ان العمل ورأس المال هما العنصران الاساسيان لتحديد طبيعة ونوعية انتاج القطاع الصناعي اليمني، وركيزة اساسية لبناء النماذج القياسية بهدف التنبؤ المستقبلي عن حجم الانتاج الصناعي في اليمن.

ويهدف هذا البحث الى تقدير وتحليل دالة الانتاج الصناعي مصنفة حسب قطاع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) وعلى مستوى اجمالي القطاع الصناعي للمدة (1980-1988) في المحافظات الشمالية* والمحافظات الجنوبية** وللمدة (1989-1994) وعلى مستوى اليمن الموحد، وذلك بالبحث عن دالة الانتاج المناسبة التي تميز طبيعة العلاقة التقنية بين عناصر الانتاج في هذا البلد على وفق معطيات اقتصاده وسياسته التصنيعية، وسيتم اختيار دالة الانتاج الملائمة للقطاع الصناعي من بين دوال الانتاج المدروسة (كوب-دوكلاس، مرونة الاحلال الثابتة) وذلك من خلال تطبيق طرق التقدير القياسي

---

* المحافظات الشمالية ويقصد بها (الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة).

** المحافظات الجنوبية ويقصد بها (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا).

(طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وطريقة المربعات الصغرى المقيدة (RLS) وطريقة التقدير المختلط (ME)). وبالاعتماد على دوال الانتاج المدروسة قدرت المرونات الانتاجية للعمل وراس المال، والنواتج الحدية لعناصر الانتاج، والمعدلات الحدية للاحلال التقني، ومرونات الاحلال بين العمل ورأس المال.

ومثل هذا البحث يعد الاول بقدر تعلق الامر بتقدير وتحليل نموذج (كوب- دوكلاس ومرونة الاحلال الثابتة) لقطاع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) في اليمن حيث استخدمت مثل هذه المؤشرات في المقارنات الدولية لتحديد الموقع الصحيح لقطاع الصناعة في اليمن.

وقد مثل الانتاج (بقيمته) بوصفه متغيرا معتمدا ومثل كلا من العمل (بعدد العمال) ورأس المال ممثلا (بقيمة رأس المال المستثمر).

وبغية تسليط الضوء على هذه الرسالة من جميع جوانبها فقد قُسِّمت الى اربعة فصول.

تناول الفصل الاول أهمية القطاع الصناعي ومراحل تطور الصناعة اليمنية وهيكلتها حسب حجم المنشأة وقطاعات الملكية وحسب الفروع الصناعية فضلا عن الاستعراض المرجعي.

اما الفصل الثاني فقد شمل على دوال الانتاج وانواعها وخصائصها والنموذج الخطي العام وفرضياته والطرق التي استعملت في تقدير معالم دالة كوب- دوكلاس ودالة الانتاج ذات مرونة الاحلال الثابتة.

اما الفصل الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي، وفيه تم تشخيص المتغيرات الاساسية وتهيئة البيانات وعرض النتائج وتحليلها مصنفة حسب قطاع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) وعلى مستوى اجمالي القطاع الصناعي في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية وعلى مستوى اليمن الموحد، بالاضافة الى ذلك فقد تم اجراء مقارنة للمرونات الانتاجية لكل من العمل ورأس المال في قطاع الصناعة التحويلية لمجموعة من بلدان العالم.

اما الفصل الرابع فقد لخص الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

الفصل الأول

أهمية القطاع الصناعي

ومراحل تطور الصناعة

اليمنية وهيكلتها

1-1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل أهمية القطاع الصناعي ومراحل تطور الصناعة اليمنية منذ قيام الثورة اليمنية حتى وقتنا الراهن، وقد مرت بثلاث مراحل، الاولى: تبدأ بقيام ثورة 26 سبتمبر 1962 وحصول الشطر الجنوبي من الوطن على الاستقلال في 30 نوفمبر 1967 تليها المرحلة الثانية: وهي مرحلة بداية العمل المنظم والهادف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، المرحلة الثالثة: وتبدأ عندما وحد شطرا اليمن في دولة واحدة في 22 ايار (مايو) 1990.

كما عرض هذا الفصل هيكل القطاع الصناعي في اليمن من مختلف جوانبه حسب حجم المنشأة (المنشآت الصناعية الكبيرة والمنشآت الصناعية المتوسطة والمنشآت الصناعية الصغيرة) وقطاعات الملكية (عام، مختلط، تعاوني، خاص) وحسب الفروع الصناعية (الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية)، فضلا عن الاستعراض المرجعي الذي تم فيه تناول اهم البحوث والدراسات السابقة بخصوص دوال الانتاج.

1-2 اهمية القطاع الصناعي:

لاشك ان التطور الصناعي في اي بلد يعكس البعد الحقيقي لمستوى التقدم والتطور الاقتصادي لذلك تم التركيز على القطاع الصناعي الذي يتحمل مسؤولية المساهمة في تحقيق اهداف التنمية الصناعية وبنسبة كبيرة وبالتالي جعله القاعدة المادية الاساسية للانتقال الى مراحل اقتصادية اكثر تقدما.

لذا فقد اندفعت كثير من الدول النامية في امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا في التصنيع لانه يعد الطريق الاكثر فعالية لتطوير البنية الاقتصادية ورفع النمو الاقتصادي وزيادة معدل نمو الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه. كما ان التصنيع يهدف الى تنويع قطاعات الاقتصاد وأستخدام طرق الانتاج الحديثة في جميع الفروع الرئيسة بالاضافة الى ما يحققه من فرص جديدة للعمل وأمتصاص فائض العمل، كما يساعد على تصحيح اختلالات الميزان التجاري وميزان

المدفوعات من خلال التصنيع لاحلال الواردات أو التصنيع للتصدير ويتيح فرصا جديدة لكسب النقد الاجنبي[20].

وبالنسبة لليمن التي تتدرج ضمن البلدان النامية تنطلق في تطلعاتها التنموية من اقتناع تام بأهمية التصنيع وضرورته بوصفه حجر الزاوية في العملية التنموية وسبيلا للقضاء على التخلف الاقتصادي وتنويع الهيكل الانتاجي وتشغيل الايدي العاطلة وزيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي للسكان.

ويعد قطاع الصناعة في اليمن احد القطاعات الحيوية الرئيسة التي توليها الدولة اهتماما خاصا في برامجها وخططها الانمائية، حيث تم خلال العقدين الماضيين تنفيذ بعض البرامج والخطط الانمائية في شطري البلاد في وقت واحد تقريبا بدءا من البرنامج الانمائي الثلاثي في النصف الاول من السبعينات، وانتهاء بالخطة الخمسية الثالثة التي جرى تنفيذها خلال النصف الثاني من عقد الثمانيات، وخلال ذلك فقد اخذ القطاع الصناعي اليمني يتشكل كقطاع اقتصادي جديد قائم بذاته يسهم بصورة متزايدة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتوفير السلع الاستهلاكية وأستيعاب جزء متنام من القوى العاملة.

3-1 مراحل تطور الصناعة اليمنية:

على الرغم من ان الصناعة في اليمن تضرب بجذورها في اعماق التاريخ الا انها اذا قيمت بمعايير الصناعة الحديثة الكمية والنوعية، فهي حديثة النشأة[28] اذ لم تبدأ هذه الصناعة الا في بداية السبعينات باستثناء بعض الصناعات الحديثة التي كانت توجد في المحافظات الجنوبية، اما بقية المناطق اليمنية فلم يبدأ انشاء معظم الصناعة فيها الا بعد قيام الثورة. ولذا يمكن القول ان اليمن قبل ثورة 26 سبتمبر 1962 في الشطر الشمالي من البلاد وتحقق الاستقلال في شطره الجنوبي في 30 نوفمبر 1967 حيث كانت تعيش اقتصادا مغلقا يعتمد بشكل مطلق على الزراعة التقليدية[17].

لذلك فلم تشهد اليمن في ذلك الحين قيام قطاع صناعي حديث يؤدي دورا مؤثرا في النشاط الاقتصادي في البلاد، وقد أقتصر النشاط الصناعي على الصناعات الحرفية التقليدية التي تعمل في اطار اقتصاد منعزل يتم فيه انتاج بعض الادوات والسلع الاستهلاكية والبدائية، ولم يكن للصناعة اليمنية في غالبيتها اية خصائص انتاجية واضحة، ولم يكن يوجد سوى مصنع واحد للغزل

والنسيج وبعض المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم في المحافظات الشمالية حيث لم يزد عدد المنشآت عند قيام الثورة في عام 1962 عن 95 منشأة تستخدم كل منها اقل من 9 مشتغلين[22].

اما بالنسبة لوضع الصناعة في المحافظات الجنوبية قبل تحقيق الاستقلال عام 1967 فقد كان يختلف عنه في المحافظات الشمالية حيث كانت تتوفر بعض الصناعات والتي نشأت في ظل الاستعمار البريطاني بغرض خدمة اهدافه في المنطقة كصناعة تكرير النفط وتصفيته والتي انشيء لها مصفاة عام 1954 بطاقة انتاجية تقدر بـ 8 مليون طن من النفط الخام سنويا، وصناعة الاغذية كالزيوت والالبان وتعليب الاسماك والمياه الغازية وصناعة مواد البناء والاثاث والالمنيوم وحلج القطن الذي كان موجودا في لحج وابين، وصناعة اصلاح السفن في التواهي، وبلغ عدد المنشآت قبل الاستقلال 600 منشأة صغيرة الحجم تستخدم 5 عمال فأقل و94 متوسطة وكبيرة الحجم[10].

على وفق الظروف التي حكمت مسيرة التنمية الصناعية في اليمن يمكن تحديد ملامح ثلاث مراحل اساسية مرت بها الصناعة الحديثة في اليمن وهي:

المرحلة الاولى:

وتبدأ بقيام ثورة 26 سبتمبر 1962 في الشطر الشمالي وحصول الشطر الجنوبي من الوطن على الاستقلال في 30 نوفمبر 1967.

بدأت هذه المرحلة في المحافظات الشمالية بعد قيام الثورة وأستمرت حتى اوائل السبعينات عندما بدأ وضع اول خطة للتنمية الاقتصادية في البلاد، وعلى الرغم من ان البداية الفعلية لقيام الصناعة بدأت في هذه المرحلة الا أن اقامة تلك المشاريع تم بصورة غير منظمة في هذه المدة وذلك نظرا لانشغال الدولة في الحروب الاهلية التي اعقبت قيام الثورة حتى عام 1970، الى جانب انشغالها بتثبيت النظام والاستقرار السياسي واقامة مشاريع البنية الاساسية التي كانت غير متوفرة في معظم المناطق اليمنية[18].

وقد ادت هذه الظروف في هذا الجزء من الوطن الى قيام المشاريع الصناعية بصورة عشوائية بمبادرات فردية من القطاع الخاص أو العام[17].

اما بالنسبة للمحافظات الجنوبية فقد بدأت هذه المرحلة بعد الاستقلال عام 1967 حتى عام 1971. وذلك عندما وضعت اول خطة للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية في تلك المحافظات، وقد تميزت هذه الفترة بعدم التوسع في النشاط الصناعي في هذا الجزء من الوطن نظرا لانشغال القائمين على ادارته في تلك الفترة بتثبيت النظام واجراء تغيرات اقتصادية واجتماعية استهدفت السيطرة على كافة المشاريع الاقتصادية في البلاد وذلك من خلال اصدار قوانين التأميم وتحويل ملكية جميع المشاريع الصناعية القائمة للدولة، والبدء باتباع اسلوب التخطيط الشامل في المجتمع، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا الجزء من الوطن على وفق الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت. وقد أدت هذه التغيرات التي أجريت في تلك الفترة الى سيطرة القطاع العام على معظم المشاريع الصناعية التي كانت قائمة آنذاك.

ومن هنا يمكن القول بأن عملية التصنيع في كلا الشطرين في تلك المرحلة قد تميزت بعدم وضوح الرؤية المستقبلية للنشاط الصناعي وذلك نظرا لغياب الاستراتيجية التي تبين سير العمل في هذا القطاع، ولعدم توفر القوانين التي تنظم نشوء الصناعة الجديدة وتوجه الاستثمار في مجال التصنيع الى الوجهة السليمة[18].

المرحلة الثانية:

وتعد هذه المرحلة بداية العمل المنظم والهادف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، حيث بدأت في المحافظات الشمالية بأتخاذ بعض الخطوات العملية في ادارة شؤونها الاقتصادية. تمثلت بالبرنامج الانمائي الثلاثي (1973/1974-1975/1976) تلاه عدد من الخطط الخمسية تمثلت في الخطة الخمسية الاولى (1976/1977-1980/1981) والخطة الخمسية الثانية (1982-1986) ثم الخطة الخمسية الثالثة (1987-1991).

وقد تميزت هذه المرحلة باهتمام الدولة الفعلي بتنظيم الصناعة اليمنية وتخطيطها، ووضع البرامج العلمية لتنميتها وتطويرها واصدار عدد من القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الصناعي كقانون تنظيم الصناعة رقم 20 لعام 1976، وقانون تشجيع الاستثمار رقم 18 لعام 1975، وقانون المجمعات الصناعية[9].

اما بالنسبة للمحافظات الجنوبية فقد بدأت هذه المرحلة في عام 1971 وذلك عندما وضع اول برنامج انمائي ثلاثي غطى الفترة من (1971/1972-

1974/1973) تـلا ذلـك الخطـة الخمسـية الاولـى (1974-1978) ثـم الخطـة الخمسية الثانية (1979-1983) والتـي عدلـت بعـد عـامين مـن بـدء تنفيذهـا لتحـل محلهـا الخطـة الخمسـية الثانيـة المعدلـة (1981-1985)، واخـيرا الخطـة الخمسـية الثالثـة (1986-1990).

فقد اصدر عدد من القوانين في المحافظات الجنوبية في تلك المرحلة ذات الصلة بالنشاط الصناعي منها القانون رقم 3 لعام 1972 والخاص بتنظيم وتشجيع الاستثمار وغيرها من القوانين المحفزة للنشاط الصناعي في هذا الجزء من الوطن[18].

المرحلة الثالثة:

وتبتدء هذه المرحلة عندما وحد شطرا اليمن في دولة واحدة في 22 ايار (مايو) 1990، وحيث بدأت تظهر تباشير مرحلة جديدة للتطور الصناعي في اليمن وذلك من خلال تحرير النشاط الاقتصادي والتوجه نحو نظام السوق الحر وتشجيع الاستثمارات الصناعية الخاصة، المحلية والخارجية، وخصخصت عدد من مؤسسات القطاع العام، وانشاء عدد من القوانين الاقتصادية التي تشجع الاستثمارات الصناعية الخاصة.

ولعل اهم القوانين ذات الصلة بهذا الجانب هي[3]:

1- قانون الاستثمار رقم 22 لعام 1991.
2- قانون المناجم والمحاجر رقم 50 لعام 1991.
3- قانون المناطق الحرة رقم 4 لعام 1993.

وقد كانت أهم المؤسسات الجديدة التي تشكلت لغرض تنفيذ هذه القوانين هي الهيئة العامة للاستثمارات، والهيئة العامة للاستكشافات المعدنية، والهيئة العامة للمناطق الحرة.

4-1 هيكل الصناعة اليمنية:

أن دراسة البنية الصناعية في اليمن تتطلب القيام بتقسيم قطاع الصناعة على وفق معايير معينة كمعيار حجم المنشأة الصناعية أو معيار الملكية أو الفرع الصناعي ثم اختيار بعض المؤشرات الاقتصادية كعدد المشتغلين وقيمة الانتاج

ومقدار رأس المال المستثمر وكمية الطاقة المستخدمة مثل هذه المؤشرات سوف تساعد في تشخيص هيكل الصناعة اليمنية والوقوف على الاهمية النسبية لكل نوع منها.

1- هيكل القطاع الصناعي حسب حجم المنشأة:

يتكون هيكل القطاع الصناعي في اليمن بحسب هذا المعيار من عدد من المنشآت الصناعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، والتي تتباين فيما بينها سواء كانت من حيث كمية الاصول الثابتة الموظفة فيها، او عدد العاملين فيها، او من حيث القدرة الانتاجية او من حيث التكنولوجيا المستخدمة في كل منها، او من حيث مستويات الخبرة التنظيمية والادارية والعلمية فيها.

وقد استندت الجهات المشرفة في اليمن عند تصنيفها للمنشآت الصناعية على المعايير الآتية:

- كمية الاصول المستخدمة في الصناعة.
- عدد العاملين.
- حجم الانتاج السنوي للمنشأة.

فعدد العاملين في المنشأة الصناعية يمثل المعيار الرئيسي في التصنيف، وتبعا لذلك يمكن تقسيم هيكل القطاع الصناعي في اليمن بحسب حجم المنشأة الى[11]:

أ- المنشآت الصناعية الكبيرة.

ب- المنشآت الصناعية المتوسطة.

ج- المنشآت الصناعية الصغيرة.

المنشأت الصناعية الكبيرة، هي التي تستخدم عند قيامها بالعمليات الانتاجية 10 عمال فأكثر. وتكمن الاهمية النسبية لهذا النوع من المنشآت في هيكل القطاع الصناعي من حيث تكوين الناتج المحلي، وقيمة الانتاج، والاستخدام، ومن حيث تكوين رأس المال.

اما المنشآت الصناعية المتوسطة وهي التي تستخدم 5-9 عمال فأكثر، وتتكون من المعامل والمخابز والورش في مختلف الفروع الصناعية والتي هي في الغالب مملوكة للقطاع الخاص، وتقوم هذه المنشآت باستخدام التقنية الصناعية على نطاق محدود.

والمنشآت الصناعية الصغيرة وهي التي يعمل بها 1-4 عمال وتتكون بدرجة اساسية من الورش الصغيرة، ومطاحن الحبوب وافران صنع الخبز، ومعامل خياطة الملابس، وغيرها من الانشطة الحرفية اليدوية.

2- هيكل القطاع الصناعي حسب قطاعات الملكية:

يتكون القطاع الصناعي في اليمن من اربعة قطاعات فرعية هي القطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص. وتتباين الاهمية النسبية لكل قطاع في اجمالي عدد العمال، واجمالي الانتاج ومقدار رأس المال المستثمر. وتتدرج القطاعات الاربعة من الملكية الصناعية العامة والمختلطة والتعاونية والخاصة كلها من حيث استراتيجية التصنيع في اطار صناعات الاحلال محل الواردات وايفاء الاحتياجات الاساسية للسكان من السلع الصناعية الضرورية، مع تصدير بعض السلع المصنعة على النطاق الضيق.

فمن الملاحظ انه قد كان للقطاع العام هيمنة واضحة على مجمل النشاط الاقتصادي بما فيه النشاط الصناعي في المحافظات الجنوبية بسبب فلسفة النظام السياسي آنذاك وايدلوجيته المتبعة. اما في المحافظات الشمالية فقد كانت الهيمنة للقطاع الخاص، حيث كانت الدولة تتخذ منهجا اكثر ليبرالية، وأقل تدخلا في النشاط الاقتصادي، مما كان يتيح للمستثمرين فرصا كبيرة في توظيف اموالهم وجهودهم في مشروعات صناعية مختلفة[6]. بينما نجد ان دور القطاع العام بدأ يتزايد بعد قيام الوحدة وذلك نتيجة لدمج القطاعين في كل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية من ناحية، ولنشاطه في عدد من الصناعات الضخمة التي ينفرد بها دون غيره من قطاعات الملكية كصناعات الاسمنت والنسيج وتجهيز الطاقة الكهربائية وغيرها من الصناعات الكبيرة ولبدء هذا القطاع في استغلال الثروات المعدنية في البلاد من ناحية اخرى.

اما القطاع الخاص فقد بدأ يلعب دورا متزايدا ومميزا في النشاط الصناعي في اليمن خاصة خلال السنوات الاخيرة بعد أن استعاد اليمن وحدته وشكل دولته الموحدة ويتوقع له دور اكبر في المستقبل وذلك نتيجة لاتساع منتجاته، ولاتاحة الفرصة له في المساهمة في التنمية الصناعية بشكل اكبر لاسيما في المحافظات الجنوبية عما كان عليه قبل تحقيق الوحدة اليمنية، وللتوجهات الحالية نحو السوق الحر.

اما القطاع المختلط فهو شكل من أشكال الملكية السائدة في الاقتصاد اليمني، وقد نشا القطاع المختلط عن طريق المشاركة بين طرفين هما الدولة ممثلة بمؤسسات القطاع العام وبين القطاع الخاص، وتكون حصة الدولة في المشروع المختلط 51٪ والقطاع الخاص 49٪، ومن ابرز سمات المشروع المختلط هي الحد من النزعة الاستغلالية للمشروع الخاص وذلك من خلال رسم السياسة الانتاجية وتعيين المسؤولين القياديين في المشروع من قبل الدولة، ويحتل القطاع المختلط مكانة مهمة في عملية التنمية الصناعية في اليمن كونه يشكل الى جانب القطاعين العام والخاص وكذا لقطاع التعاوني هيكل القطاع الصناعي في البلاد.

اما القطاع التعاوني فهو يعد احد اشكال الملكية الصناعية في اليمن خاصة في المحافظات الجنوبية وقد نشأ بفعل دعم الدولة ومؤازرتها له، وأبرز المجالات التي ينشط فيها هذا القطاع هي صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية.

والجداول التالية تظهر مدى تطور هيكل الانتاج للصناعات التحويلية حسب قطاعات الملكية في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية وعلى مستوى الجمهورية اليمنية.

جدول (1)

هيكل الانتاج للصناعات التحويلية حسب قطاعات الملكية باسعار عام 1981 الثابتة في المحافظات الشمالية

(مليون ريال)

السنة / قطاع الملكية	سنة الاساس 1981		1986 مخطط		1986 محقق	
	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية ٪	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية ٪	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية ٪
القطاع العام	81	4.4	933	23.9	929	20
القطاع الخاص	1737	92.9	2900	69.7	3622	78
القطاع المختلط	51	2.7	267	6.4	93	2
الاجمالي	1869	100	4160	100	4644	100

المصدر: كتاب تقييم الخطة الخمسية الثانية (1982-1986)، الجهاز المركزي للتخطيط- الجمهورية العربية اليمنية.

جدول (2)

هيكل الانتاج للصناعات التحويلية حسب قطاعات الملكية للاعوام 1980، 1985، 1988 في المحافظات الجنوبية

(الف دينار)

السنة / قطاع الملكية	1980		1985		1988	
	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية ٪	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية ٪	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية ٪
القطاع العام	35513.9	59.6	67579.8	67.7	75717.8	71.2
القطاع التعاوني	449.1	0.8	2174.6	2.2	2343.3	2.2
القطاع المختلط	8014.4	13.4	12125.7	12.1	10477.9	9.8
القطاع الخاص	15617.0	26.2	17975.9	18.0	17842.3	16.8
الاجمالي	59594.4	100	99856.0	100	106411.3	100

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام 1988، العدد السادس، الجهاز المركزي للاحصاء- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

جدول (3)

هيكل الانتاج للصناعات التحويلية حسب قطاعات الملكية للاعوام 1989 و1994 في الجمهورية اليمنية

(الف ريال)

السنة / قطاع الملكية	1989		1994	
	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية ٪	قيمة الانتاج	الاهمية النسبية ٪
القطاع العام	15032067	64.3	22825282	39.8
القطاع التعاوني	6978.4	0.4	-	-
القطاع المختلط	987170.6	4.2	2995765	5.2
القطاع الخاص	7275181	31.1	31516050	55.0
الاجمالي	23364206	100	57337097	100

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام 1989 ولعام 1994، الجهاز المركزي للاحصاء- الجمهورية اليمنية.

3- هيكل القطاع الصناعي حسب الفروع الصناعية:

يعتبر هذا التقسيم هو الاهم عند الحديث عن هيكل القطاع الصناعي وتساعد دراسة هيكل الصناعة على وفق هذا لتقسيم في تخطيط النشاط الصناعي وتطويره، وتوسيع آفاقه في الحاضر والمستقبل.

ويمكن تقسيم القطاع الصناعي في اليمن الى:

1- الصناعة الاستخراجية.
2- الصناعة التحويلية.

1- الصناعة الاستخراجية:

وهي الصناعة التي تستخرج الموارد الطبيعية المفيدة من باطن الارض، او المياه او الغابات، بشكلها الطبيعي (كالنفط والفحم والخامات وغيرها) واهم مايميز هذا القطاع او الفرع ان هذه المواد موجودة في الطبيعة، وان الجهد الانساني منصب في البحث عنها واستخراجها او الحصول عليها[16].

وتتضمن عمليات الانتاج الاستخراجي في اليمن بالاضافة الى انتاج النفط الخام والغاز، استخراج الملح والجبس والمواد الانشائية الصخرية من المحاجر والمقالع[5] وتعد عمليات الانتاج النفطي والغازي حديثة العهد على الصناعة اليمنية، حيث بدأت البلاد في انتاج النفط واستغلاله بطاقة يومية تبلغ (10000) برميل، وقد ارتفعت فيما بعد لتصل الى مايقرب من (200) الف برميل في اليوم عام 1991[2]، وهدفت اليمن الى انتاج مايقرب من نصف مليون برميل في اليوم عام 1996 والوصول الى انتاج مليون برميل في اليوم بحلول عام 2000[2]. وقد وصلت عائدات النفط في عام 1990 الى (700) مليون دولار امريكي[19].

اما الغاز الطبيعي فقد ظهر بكميات تجارية وتم التعاقد مع بعض الشركات الاجنبية في نهاية عام 1993 بغرض استغلاله وتسويقه، ويقدر حجم احتياطي اليمن من الغاز الطبيعي مابين (15-18) تريليون قدم مكعب لتحتل اليمن بذلك المرتبة السابعة بين دول الشرق الاوسط في احتياطي الغاز الطبيعي[2].